البناء
السنة السابعة / السبت / 29 آب 2015 / العدد 1870
Seventh year / Saturday / 29 August 2015 / Issue No. 1870

دعا إلى التظاهر الجمعة لأجل الإصلاح والشراكة

عون: لانتخاب رئيس جمهورية من الشعب أو انتخابات نيابية وفق النظام النسبي

دعا رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون إلى انتخاب رئيس للجمهورية من قبل الشعب مباشرة، قائلاً: «ذلك إذا أردتم انتخاب رئيس قبل إقرار قانون انتخاب، وإلا إقرار قانون انتخاب وفق النظام النسبي يؤمن التمثيل العادل للشعب اللبناني، وإجراء انتخابات نيابية شفافة وانتخاب رئيس من المجلس النيابي المنتخب، وبعدها تشكيل حكومة تضع خطة إصلاحية، وخارج هذا الموضوع لا أرى اي خطة» مشدداً على «أننا نريد انتخابات تثبت الشرعية».

ورأى عون في مؤتمر صحافي عقده في دارته بالرابية أمس أن «في ظل شغور موقع الرئاسة يتعطل دور مجلس النواب ولا يحق له التشريع إلا في حالتين اثنتين، الأولى التشريع لإعادة تكوين السلطة والثانية مصلحة الدولة العليا استثنائياً. هذا مع العلم أن وعوداً بوضع قانون جديد للانتخاب قد قطعت، أولها كان مع التمديد الأول للمجلس في حزيران 2013 وثانيها مع التمديد الثاني 2014. حتى أن البعض وعد بالنوم على درج مجلس النواب إلى حين إقرار قانون جديد للانتخابات».

وأضاف: «وبالانتقال إلى حملة «طلعت ريحتكم» وأخواتها، فيهمنا التأكيد أننا سررنا بوعي الشعب اللبناني وانتفاضته للمطالبة بحقوقه المهدورة، وهذه الحقوق لطالما كانت همنا وشغلنا الشاغل منذ بداية مشاركتنا بالحكم في منتصف العام 2008، وأملت علينا المواقف الحادة في الحكومة وفي مجلس النواب فزادت من خصومنا السياسيين. ومن دون شك، أن معظم مشاكلنا السياسية اليوم هي بسبب الفضائح المالية التي أثرناها بعملنا ومواقفنا حول مواضيع مالية عدة وتجاوز المسؤولين الدستور والقوانين لمنع الأجهزة المختصة من القيام بالرقابة المسبقة في الانفاق المالي».

وأوضح ان «وزير الاتصالات كان أرسل إلى النائب العام المالي في العام 2009 ملفاً مالياً يتعلق بهدر حوالى المليار دولار ولا نعلم أين أصبح. وكذلك أرسل رئيس لجنة المال والموازنة كتاب «الإبراء المستحيل» إلى النائب العام المالي في العام 2013، وقد لقي المصير نفسه. هذا وقد تبين لنا ولجميع اللبنانيين، بعد أن أطلقنا في المجلس النيابي للمرة الأولى في تاريخ لبنان رقابة برلمانية جدية ومتواصلة على الإنفاق العام منذ 1993 وحتى 2010، من خلال الموازنات ومشاريع قطع الحساب المقدمة، أن الانفاق العام بلغ ما يعادل 177 مليار دولار من دون حسابات مالية مدققة ومصدّقة من ديوان المحاسبة، وهي موزعة بين إنفاق من أصل اعتمادات الموازنة وسلفات خزينة وهبات وقروض معظمها غير مسجل كواردات خزينة ولا أثر له في حساباتها، ما وصف من قبل المؤسسات الدولية «تقرير للبنك الدولي 2012» بأسوأ إدارة مالية حتى اليوم. لذلك كان «الإبراء المستحيل» واقتراحنا إنشاء محكمة خاصة للجرائم المالية في لبنان و33 توصية وقراراً من لجنة المال والموازنة لإصلاح الموازنة والحسابات المالية. كما بلغ تجاوز اعتمادات الموازنة من دون إجازة أو مستندات ثبوتية 11 مليار دولار حتى العام 2009 و16 مليار دولار لنهاية 2011، أي بإضافة قدرها خمسة مليارات دولار ما يعتبر أكبر مخالفة دستورية ومالية في تاريخ لبنان».

ولفت الى ان «المتظاهرين هاجموا الطبقة السياسية بأكملها وعمموا الفساد على كل السياسيين، ونحن لا نوافقهم الرأي ولو جزئياً، لأن هناك سياسيين إصلاحيين»، منبهاً إلى أن «التعميم يفيد الفاسد لأنه يغطي نشاطه ويحبط الإصلاحي فيتوقف عن نشاطه أو يشمئز».

وأشار إلى أن «الحكومة أهملت إيجاد مطامر بديلة عن مطمر الناعمة»، منبهاً المتظاهرين إلى أن الساحة ليست رهناً لأحد والشعارات التي ترفع هي شعارات جميع الاصلاحيين الذين سبقوهم ومنها ما تخوّل إلى مشاريع قوانين واقتراحات قوانين، داعياً إلى تجنب التطرف لأنه يفقد القضية.

ودعا العماد عون «التيار الوطني الحر» إلى «التظاهر يوم الجمعة المقبل للمطالبة بخريطة طريق الإصلاح هذه وبالحق في الشراكة الوطنية ومحاربة الفساد، وبكل ما يوصلنا إلى النتائج والنهاية الحميدة بعد أن استفاق الشعب اللبناني». وقال: «أما في ما خص حديث البعض عن رفضهم لنزولنا إلى الشارع، فنحن من يقرر توقيت هذا النزول، لكن عليهم أن يعرفوا أن كل الشعارات المطروحة تعود إلينا. نحن مسرورون وكنا ننتظر بفارغ الصبر هذه الإستفاقة».

ورداً على سؤال قال: «نحن لا نستقيل من الحكومة ولم يكن من داع للبقاء فيها لو كان بالإمكان تأليف حكومة جديدة»، لافتاً إلى «أن هناك من يحاول ابتزازنا من طريق مطالبته لنا بالاستقالة لأنه يعرف أننا مقيدون، ويبدو أنهم ينتظرون منّا أن نقدم على هذه الاستقالة كي «تتفلت» الأمور في الداخل».

بلدية الناعمة ترفض إعادة فتح المطمر «ولو لساعة واحدة»

أضخم حراك شعبي في وسط بيروت اليوم ضد الفساد والنفايات وحملة «بدنا نحاسب» تطالب باستقالة وزيري البيئة والداخلية ومعاقبة مطلقي النار

المؤتمر الصحافي لـ«طلعت ريحتكم»

لافتة من تظاهرة «بدنا نحاسب»

فيما يشهد وسط بيروت عصر اليوم أضخم حشد شعبي منذ بدء التحرك المطلبي لإصلاح النظام ومكافحة الفساد، وذلك على خلفية أزمة النفايات، رفع المتظاهرون أمس شعارات طالبت باستقالة وزيري الداخلية والبلديات نهاد المشنوق والبيئة محمد المشنوق.

فوسط تدابير أمنية مشددة، سارت تظاهرة لحملة «بدنا نحاسب» من ساحة رياض الصلح، مروراً بجسر الرينغ، برج المر، وصولاً إلى الصنائع حيث مقر وزارة الداخلية، وأطلق المتظاهرون هتافات تدعو الى «محاسبة الفاسدين»، وتعتبر «أن شركتي «سوليدير» و «سوكلين» هما رأس الفساد في لبنان». كما دعوا إلى رحيل وزيري البيئة والداخلية.

وفي نهاية التظاهرة، أكدت الحملة من أمام وزارة الداخلية «استمرارها بالحراك، وصولاً إلى محاسبة الذين أطلقوا النار، باتجاه المتظاهرين، وأصدروا الأوامر بذلك».

وكان عضو الحملة علي دغمان ألقى كلمة أكد فيها «أننا لانترك قضايانا». وشدد على «ضرورة محاسبة الذين قمعوا المتظاهرين وأطلقوا عليهم النيران»، وقال: «لن ننسى حقوقهم». ورأى أن «من يتحمل المسؤولية هو وزير الداخلية».

وجدد مطالب الحملة، ملخصاً إياها بـ«محاسبة المسؤولين عن إطلاق النار وسحب الملاحقات القانونية في حق الذين أوقفوا خلال التظاهرات».

وحمّل دغمان وزارة الداخلية وقوى الأمن الداخلي مسؤولية حماية الاعتصام الذي سيقام في ساحة الشهداء عند السادسة من مساء اليوم السبت.

وسبق ذلك توزيع شبان من حملة «بدنا نحاسب» بيانات استنكروا فيها التوقيفات، ودعوا فيها ايضاً إلى المشاركة في اعتصام «طلعت ريحكتم». وعقد ناشطون مؤتمراً صحافياً في ساحة رياض الصلح طالبوا فيه بإلغاء خصخصة قطاع النفايات وإعادته الى البلديات ومعاقبة مطلقي النار من القوى الأمنية وإسقاط الملاحقات القانونية في حق المحتجين»، داعين الى قانون عصري للانتخابات النيابية. وأكدت الحملة انها ستتقدم اليوم بالدعاوى القانونية لمحاسبة كل من اعتدى على المتظاهرين، مطالبة بإعلان أسماء الموقوفين البالغ عددهم 11 شخصاً. واذ لفتت الى أن «الشعارات ملك الناس وكل اللبنانيين»، اعتبرت أن «لا يمكن لمن هو في السلطة أن يقول «اعيدوا لنا شعاراتنا».

وجاء في مؤتمر «بدنا نحاسب»: «ان أزمة النفايات هي الشرارة التي قصمت ظهر البعير وجعلت الشارع ملاذاً لكل من شعر بمسؤوليته تجاه شعبه، اننا اليوم نتحرك لأكثر من ذلك حيث نحن من دعاة معالجة الأسباب وليس فقط النتائج ولا نقصد لهواً ولا لعباً. وعدد البيان المطالب وأبرزها:

نحن في الشارع لنطالب بمحاسبة من أعطى الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين منذ اليوم الأول، وكف يد الفاسدين عن القضاء ليستطيع لعب دوره الطبيعي، حامياً للحقوق والمواطنين، ومن أجل رفع وصاية أمراء الحرب والطوائف عن الجامعة اللبنانية التي يبقونها رهينة لديهم ليفتتحوا جامعاتهم الخاصة التي تدر عليهم ذهباً. ومن أجل تعليم رسمي حديث مبني على أساس التربية المواطنية. ومن أجل لقمة العيش وسلسلة الرتب والرواتب تكفل الحياة الكريمة للموظفين. ولأننا بعد عقدين وأكثر من انتهاء الحرب الأهلية وبعد صرف عشرات المليارات من الدولارات ونهبها لا نزال من دون ماء وكهرباء وبنى تحتية ونموت أمام أبواب المستشفيات. ومن أجل حق السكن للبنانيين، ولأن وسط العاصمة والأملاك البحرية والنهرية وسكك الحديد والنقل العام كلها مسروقة والجبال تأكلها الكسارات.

ودعا البيان إلى:

- إلغاء خصخصة قطاع النفايات ووقف المناقصات في شأنه وإعادته الى البلديات وتحرير أموالها من الصندوق البلدي المستقبل.
- معاقبة مطلقي النار من القوى الأمنية ومن أعطاهم الأمر بذلك.
- إيقاف الملاحقات القانونية بحق المحتجين والإقرار بالحق المطلق بالتظاهر والإعتصام ومختلف أشكال التعبير.

واختتم: «نحن اليوم نعلن هذه السلطة السياسية الحاكمة عاصية على إرادة الشعب ومتآمرة على مصالحه ولا حل اليوم إلا برحيلها».

«طلعت ريحتكم»

وعقدت حملة «طلعت ريحتكم» مؤتمراً صحافياً، في ساحة الشهداء، أعلنت فيه عن برنامج التظاهرة اليوم وأهدافها. وألقى باسمها الناشط أسعد ذبيان بياناً قال فيه: «بعدما استنفدنا كل الوسائل للمطالبة بحقوقنا قررنا النزول إلى الشارع لتثبيت حقوقنا»، وقال: «أسقطنا الكثير من القرارات عبر صمودنا في الشارع. إن الهدف الذي سننزل من أجله الى الشارع يوم غد (اليوم) السبت لمحاسبة كل من أطلق النار من القوى الأمنية، ومن أعطى الأوامر من أصغر عنصر حتى وزير الداخلية نهاد المشنوق، إضافة إلى المطالبة بإستقالة وزير البيئة محمد المشنوق لفشله في حل أزمة النفايات».

وتابع: «كل الساحات هي ملك للشعب اللبناني. لقد تعرضنا للاعتقال ورشق المياه، ولكن المئات أصبحوا ألوفاً، وأصبحت «طلعت ريحتكم» ملك الشعب، وهي حملة غير طائفية وعابرة للطوائف».

وأشار ذبيان إلى أن تظاهرة اليوم ستنطلق اعتباراً من الخامسة مساء من أمام وزارة الداخلية باتجاه ساحة الشهداء.

كما تحدثت غيدا فرنجيه باسم «المفكرة القانونية»، مؤكدة أن «التحركات سلمية وتراكمية وهادفة»، وتوجهت إلى اللبنانيين بالقول: «نؤكد لكم جميعاً استقلاليتنا إزاء كل القوى السياسية الحاكمة بممثليها في 8 و14 آذار وباصطفافاتها الطائفية والمذهبية. وإن حل أزمة النفايات يبدأ بوقف الاعتداء على صلاحيات البلديات ومواردها في الصندوق البلدي المستقل وبتطبيق القانون».

ودعا قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي بدوره، إلى التظاهر والمشاركة في الحشد الشعبي اليوم.

موظفو الإدارة

وأعلنت رابطة موظفي الإدارة العامة في بيان عن مشاركتها في تظاهرة اليوم «إلى جانب كل مكونات المجتمع المدني تحت سقف الشعارات الحياتية والمعيشية والوطنية، بعيداً من كل المصالح والصراعات السياسية والطائفية والمذهبية».

تجمع اللجان

و دعا تجمع اللجان والروابط الشعبية إلى أوسع مشاركة في الاعتصام الشعبي المناهض للفساد والمطالبة بمحاسبة المسؤولين المتورطين فيه والذي سيقام اليوم، لافتا إلى أن لبنان يعيش «أياماً تاريخية مع نزول عشرات الآلاف من أبنائه إلى الشارع متظاهرين ومعتصمين ومنتمين لمختلف المكونات الاجتماعية والسياسية في المجتمع اللبناني في حركة شعبية مباركة لمواجهة الفساد الذي كانت «ازمة الزبالة» ذروة تجلياته».

وأعلن «اتحاد المقعدين اللبنانيين» في بيان عن مشاركته في الاعتصام السلمي الذي دعا إليه الناشطون المدنيون عند السادسة من مساء غد السبت (اليوم)»، ورحب «بمشاركة جميع أعضائه ومتطوعيه وأصدقائه من جميع المناطق اللبنانية، وكذلك الجمعيات المطلبية والحقوقية وجمعيات الأشخاص المعوقين في لبنان».

النفايات

على صعيد أزمة النفايات، قرر مجلس بلدية الناعمة – حارة الناعمة، بالإجماع، رفض إعادة فتح المطمر «ولو لساعة واحدة»، وذلك في بيان صدر عنه بعد جلسة طارئة عقدها مساء أول من أمس، وقال في بيان إن «بلدتنا تحملت لمدة 18 عاماً أخطار المطمر المذكور وآثاره السلبية من النواحي الصحية والبيئية والإجتماعية، ولا سيما الأخطار المستقبلية التي نجهل ما سنعاني منها بسبب ملايين أطنان النفايات التي تم طمرها في جبالنا».

وأعلن المجلس أنه سيوجه «دعوة عامة لجميع فاعليات الناعمة وحارة الناعمة وأحزابها وجمعياتها وتجمعاتها الشبابية للمشاركة في إعلان رأيهم بهذا الخصوص».

كما أقر «سلسلة خطوات وإجراءات تتعلق بالتصدي لمشكلة جمع نفايات البلدة وتحسين وتنظيم وسائل فرزها وزيادة معدات إزالتها، ووضعنا في اعتبارنا ان حل هذه المشكلة على المستوى الحكومي سيطول، الأمر الذي يستدعي منا جاهزية كاملة طويلة الأمد لإبقاء بلدتنا خالية من النفايات، ونحن على ثقة بوعي الأهل ووقوفهم الى جانب بلديتهم لتحقيق الهدف المنشود».

اعتصام في عرسال

ونفذ أهالي بلدة عرسال إعتصاماً بعد صلاة الجمعة في محلة عين الشعب على طريق البلدة بالقرب من مكان رمي شاحنات النفايات عند مدخل عرسال، رفضاً لما وصفوه بـ «الجريمة بحق البلدة والصحة والبيئة».

وأعلن الأهالي رفضهم «رمي النفايات عند مدخل البلدة مقابل الكسارة المستحدثة على الأملاك العامة التي يتم طمرها بردميات في وضح النهار».

وأكد المعتصمون ان «الذين يقومون بهذه الأعمال هم أفراد من بلدة عرسال ومعروفون بالاسم».

ورفضوا ما تحدث عنه رئيس بلدية عرسال عن قبول النفايات «لأنه لم يأخذ رأي أهالي البلدة، ولن نقبل بالنفايات لا بالجرود ولا على المدخل».

وفي عكار تداعت هيئات المجتمع المدني، بناء لدعوة جمعية النجدة الشعبية اللبنانية، وشاركت في أعمال المؤتمر البيئي الذي عقد بعنوان «من أجل مؤتمر بيئي»، وتقرر في نهاية المؤتمر تشكيل قوة ضغط لرصد ومنع دخول النفايات الى عكار، المطالبة بإعادة أموال البلديات من الصندوق البلدي المستقل من خلال رفع دعوة قضائية للاستحصال على هذه الأموال، المطالبة باللامركزية الادارية لمعالجة النفايات من خلال البلديات واتحاداتها، على اساس دفتر شروط تضعه الوزارات المختصة.

ورفض ربط التنمية بالزبالة، لأن التنمية حق مشروع منذ عهد الاستقلال الى اليوم.

تفقد الوحدات شمالاً

قهوجي: الاستقرار الأمني من المقدسات

قهوجي خلال جولته الشمالية

تفقّد قائد الجيش العماد جان قهوجي قبل ظهر أمس، الوحدات العسكرية المنتشرة عند الحدود الشمالية، حيث جال في مراكزها واطلع على أوضاعها وإجراءاتها الأمنية لضبط الحدود ومنع عمليات التسلل بالاتجاهين. ثم اجتمع بالضباط والعسكريين منوهاً بجهودهم وتضحياتهم، ومزوداً إياهم التوجيهات اللازمة.

ودعا قائد الجيش إلى «تعزيز الإستعدادات الميدانية، وتحقيق الجاهزية التامة»، مؤكداً أن «المهمات الأمنية التي ينفذها الجيش في الداخل في ظل الأوضاع الراهنة، وبخاصة في بيروت، لن تلهيه إطلاقاً عن اهتماماته الأساسية، أي أولوية الدفاع عن حدود الوطن ضد التهديدات الخارجية، خصوصاً لجهة متابعة التصدي بكل حزم وقوة للتنظيمات الإرهابية، ولأي نشاط تقوم به على امتداد هذه الحدود».

وأكد «التزام الجيش تأمين حماية التظاهرات والتجمعات الشعبية كجزء لا يتجزأ من حرية التعبير التي كفلها الدستور اللبناني، وفي المقابل عدم السماح لأي كان، بالخلط بين المطالب الشعبية المحقة، والتعدي على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وعلى المؤسسات العامة والخاصة، وبالتالي تعريض مسيرة السلم الأهلي للخطر، فالجيش لن يسمح للخارجين على القانون باستدراج هذه التظاهرات إلى فوضى أمنية، تهدد المكتسبات الوطنية، ومصالح اللبنانيين جميعاً»، لافتاً إلى أن «الاستقرار الأمني في البلاد، هو من المقدسات التي لا يجوز التلاعب بها، كونه المدخل الوحيد للعبور بالوطن إلى أي إصلاح أو تطوير منشود».

في كتاب مفتوح إلى المسؤولين

مخيبر طالب بآلية تنسيق بين الأجهزة

وجه النائب غسان مخيبر كتاباً مفتوحاً الى رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء تمام سلام ووزيري الداخلية نهاد المشنوق والدفاع سمير مقبل، مطالباً بحماية المتظاهرين وبآلية واضحة للتنسيق بين الأجهزة الأمنية.

وقال: «أتوجه اليكم في هذا الكتاب المفتوح بصفتكم السلطات السياسية المسؤولة عن الإشراف على الأجهزة الأمنية المختلفة المعنية بحفظ الأمن في المحيط المباشر لمقري مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء في السراي الكبيرة.

ولما كانت حريات التعبير والتظاهر السلمي والتجمع جميعها مكفولة في الدستور، وهي موضع إجماع سياسي حقيقي ومؤكد عليها من قبلكم جميعكم ومن سائر السلطات السياسية والحزبية والأفراد والجمعيات اللبنانية،

ولما كان بالرغم من ذلك، قد حصلت تجاوزات خطيرة هي الآن موضع تحقيقات مسلكية وقضائية لم تصل إلى خواتيمها بعد، تمثّلت بحالات عديدة صار فيها الإسراف غير المبرر باستعمال القوة، اضافة الى تدابير استقصائية غير مبررة او حاطة بالكرامة مثل اللجوء إلى فحوص مخبرية في إطار التحقيق بجرائم التعاطي بالمخدرات،

ولما كان التقاذف بالمسؤوليات بات من سمات المرحلة الحالية المحزنة، والتي تستمر خلالها الدعوات المختلفة للتظاهر السلمي المشروع في ظل عدم وضوح أية خطة معلنة في المستقبل القريب لتفادي الأخطاء والإنتهاكات التي حصلت، ولا سيما للتنسيق في ما بين الأجهزة الأمنية المختلفة العاملة في مساحة جغرافية صغيرة،

لذلك آمل منكم، أولاً: الإيعاز الى سائر الجهات المعنية بالإسراع في انجاز التحقيقات وفق الأصول القانونية الصحيحة، لتحديد المسؤوليات المسلكية والجزائية والإقتصاص من الفاعلين من أفراد القوى الأمنية المسؤولين.

ثانياً: العمل على تشكيل غرفة عمليات تضم جميع الأجهزة الأمنية المكلفة حفظ الأمن في محيطي مجلس النواب والسراي الكبيرة، لتنسق جهودها دقيقة بدقيقة وفي شكل واضح في سبيل حماية المتظاهرين والأبنية العامة والخاصة على حد سواء من دون عنف مفرط أو غير مبرر».

كما أمل مخيبر من منظمي المتظاهرين والداعين الى التحركات الشعبية «اعتماد افضل الممارسات لحماية تحركاتهم السلمية والمحقة من تدخل أي مندس وأي ساعٍ للشغب المجاني في محيط التظاهرات».

أكد ضرورة حصول المتظاهرين على رخصة

المشنوق: 3 جهات أطلقت النار وسنحاسب كل من يثبت تورطه في العنف

المشنوق في مؤتمره الصحافي

أكد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق أن ثلاث جهات أطلقت النار خلال تظاهرة السبت الماضي في وسط بيروت وهي حرس مجلس النواب وسرية الجيش المكلفة حماية مجلس النواب وقوى الأمن الداخلي، متوعداً بمحاسبة كل من يثبت أنه متورط في استخدام العنف في شكل مفرط.

وأشار المشنوق في مؤتمر صحافي عقده في الوزارة أمس، إلى أن عدد الإصابات في قوى الأمن بلغ 146 إصابة في مقابل 61 مصاباً من المدنيين، معتبراً تبعاً لذلك، أن القسوة لم تكن من جهة واحدة دون أخرى.

وشدد على ضرورة الترخيص للتظاهرات بدءاً من تظاهرة اليوم السبت، وحذر من المس بالمؤسسات العامة مؤكداً أن «القوى الأمنية لن تسمح للمتظاهرين بالوصول إلى حرم رئاسة الوزراء وحرم مجلس النواب، لأنها مؤسسات عامة لا يجوز دخولها تحت شعار حرية التعبير».

ورفع المشنوق صورتين. يظهر في الأولى الدركي الذي انهار باكياً، وفي الثانية المتظاهر علي جبق الذي أصيب إصابة بالغة في عينه، مشيراً إلى التشابه في المعاناة بين الفئتين. لكنه أكد حصول استخدام مفرط للعنف ليل السبت الماضي، أثناء وجوده خارج البلاد، قائلاً: «أنا لا أخجل بقول ذلك، بل إنني اكتشفت أن أخطاءً كثيرة حصلت، تبين أن سببها عدم وجود شبكة اتصالات جدية بين القوى الأمنية المولجة ضبط الوضع على الأرض، وذلك يعود لوجود صفقة مشبوهة حدثت في العام 2008 من قبل شركة (تاترا) المكلفة تطوير أجهزة الاتصالات للقوى الأمنية، ولم يحدث تطوير وتأهيل للاتصالات إلا عبر هبة أميركية لتجهيز شبكة الاتصال على كل الأراضي اللبنانية قيمتها 30 مليون دولار، تنتهي المرحلة الأولى منها في وقت قريب. وبالتالي، فإن شبكة الاتصالات صعّبت التنسيق بين الضباط والعناصر».

وأشار المشنوق إلى أن «حرس مجلس النواب وسرية الجيش المكلفة حماية مجلس النواب وقوى الأمن الداخلي أطلقوا النار أثناء التظاهرة. لكنني معني بقوى الأمن، وعليه فإنني أتابع التحقيقات التي تجري في اتجاهين أساسيين. الأول تحقيق مسلكي وصلنا فيه الى جزء متقدم، والثاني تحقيق قضائي تصبح أغلب معطياته جاهزة يوم الاثنين المقبل، وسأعلن كل نتائجه»، متوعداً بمحاسبة «كل من يثبت أنه متورط في استخدام العنف في شكل مفرط، لا سيما أننا اتخذنا كل الإجراءات المطلوبة لحماية المتظاهرين، حيث سحبت كل الأسلحة الرشاشة من قوى الأمن، ولم تطلق أي رصاصة حية منذ يوم الأحد على المتظاهرين». وأكد أن «التعليمات وجهت إلى قوى الأمن للالتزام بأعلى درجات ضبط النفس».

وأكد أن الموقوفين من المتظاهرين ينقسمون إلى نوعين، موضحاً أنه «يوجد سبعة موقوفين الآن، ثلاثة من بينهم ثبت تعاطيهم المخدرات وهم من فئات عمرية صغيرة، واحد سوداني وواحد سوري لم نعرف ماذا كانا يفعلان في التظاهرة حتى الآن، وإثنان ثبت بالصور قيامهم بإلقاء قنابل مولوتوف على القوى الأمنية، وسنعرض هذه الصور فور انتهاء التحقيقات، مرفقة بأسماء من استخدم العنف ضد العسكريين لأن ذلك ليس تظاهراً سلمياً». وكشف أن «المتظاهرين ينقسمون إلى قسمين، فمنهم من جاء للمطالبة بحقوقه مثل علي جبق ومحمد قصير وغيرهما، ومنهم من هو ضمن مجموعة من الغوغائيين المنتمين إلى أحزاب سياسية، يأتون في توقيت محدد وعلى درّاجات نارية، ليس لديهم أي مطالب بل خرقوا التظاهرة واستطاعوا أن يسرّعوا بدفع قوى الأمن إلى مزيد من العنف»، كاشفاً أنه «لم تعرف حتى الساعة كيف تمت إصابة الشاب محمد قصير، الذي كان وفق التقارير الطبية والعسكرية يقف بالقرب من (أوتيل مونرو) في المركزية خلف العازارية».

ونبّه إلى أن رسم الشعارات على الأضرحة مرفوض.

وكشف المشنوق أن ممثلة الأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ أبلغته أن لدى الأمم المتحدة رغبة في تخصيص استشاريين للمشاركة في إشراف وتنفيذ مخطط لمعالجة النفايات «حيث يكونون بمثابة جهة مستقلة، قد تساهم في تخفيف الإنتهاكات والاتهامات التي طاولت كل الناس من دون تدقيق بأي معلومة».

وأشار إلى أن «العمل جارٍ على اختيار ثلاثة مطامر في مناطق مختلفة».

شرطة المجلس تردّ

وردت قيادة شرطة مجلس النواب على كلام المشنوق، مؤكدة أن «شرطة المجلس لم تطلق النار بتاتاً، بل كانت داخل حرم المجلس وفي حدود عملها ونطاقها»، مؤكدة أنها تنتظر التحقيق القضائي»، لكن المشنوق عاد وعلق بالقول: «شرطة المجلس غير معنية بالرد عليّ كوزير، وأنا أنتظر توضيحاً من الرئيس نبيه بري في هذا الإطار».

ومساء زار المشنوق رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل في بيت الكتائب المركزي في الصيفي، وأشار إلى أن البحث تركز على موضوع كسروان والمتن وموضوع النفايات.

وأضاف: «الشيخ سامي لم يقصر وهو حريص على بيئة نظيفة في كل لبنان، وهمه الأول والرئيسي ضرورة انتخاب رئيس جمهورية بأسرع وقت ممكن، فهكذا يكتمل النصاب الدستوري».